إستراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر في ضوء التجارب المعاصرة

إعـداد

الباحث/ طــارق مصطفـي محمــد

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

(كلية التربية – جامعة الفيوم)

للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في التربية

(تخصص أصول تربية)

إشــراف

الأستاذ الدكتور

محمـد محمـد سكــران

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة الفيوم

الأستاذ الدكتور

علي زكــي ثـــابـــت

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية

كلية التربية – جامعة المنيا

٢٠١٥م

ملخص الدراسة

استعرضت لدراسة في الفصل الأول إلقاء الضوء علي إطار الدراسة العام وذلك من خلال تحديد المشكلة والتى تبلورت فى كيفية معرفة مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعى فى مصر، كما تم طرح تساؤل أساسى يتعلق بالإستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعى فى ضوء المتغيرات والتجارب المعاصرة، كما تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلي تحديد الأهداف التي ترمي للوصول إليها،كما تناول هذا الفصل أيضاً المنهجية البحثية المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في المنهج الوصفي والتحليلي واستخدام التحليل الإحصائي لعينة الدراسة الميدانية من خلال إستبانة مصممه لهذا الغرض. كما تم تعريف بعض المصطلحات المستخدمة في الدراسة مثل: الاستراتيجية،التمويل. وأخيراً تم استعراض أهم الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت هذا الموضوع. تم انتقلت الدراسة بعد استعراض الإطار العام للوقوف علي تمويل التعليم ما قبل الجامعي (المفهوم والأبعاد والأهداف والمحددات).، وهذا ما وضح في الفصل الثاني.

حيث استعرضت الدراسة في هذا الفصل عرض ومناقشة طبيعة ومفهوم وأهمية وأهداف وأبعاد وأسس ومحددات مشكلة تمويل التعليم ما قبل الجامعي،وقد أشارت الدراسة الى تعدد المفاهيم المتعلقة بتمويل التعليم بشكل عام والتعليم ما قبل الجامعي بشكل خاص، وكان من أبرز تلك المفاهيم إرتباطه الوثيق بالموارد المالية المخصصة من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجة وا إدارتها بفعالية بغرض تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي خلال فتره زمنية محدده. كما تم التركيز على أهمية تمويل التعليم ما قبل الجامعي وارتباطه بشكل أساسي بالأساليب التخطيطية الكفيلة بتوجيه الموارد وفق نظام علمي يبين جوانب الإنفاق والكلفة الحقيقية بهدف الاستثمار الأمثل للموارد المتاحه وتحقيق أفضل عائد ممكن منها. هـ. كما تم التعرض لأهداف تمويل التعليم ما قبل الجامعي، وأشارت الدراسة إلى إختلاف أهداف تمويل التعليم من نظام اقتصادي إلي أخر، حيث تختلف أهداف تمويل التعليم في النظام الاشتراكي عن أهدافه في النظام الرأسمالي وفقاً لفلسفة النظام السائد، وهنا يتفق الاقتصاديين والتربويين علي أن التعليم الجيد يعتبر أفضل أنواع الاستثمار اللازم لتحقيق التنمية من خلال تنمية الكوادر البشرية والإستغلال الأمثل للطاقات اللازمة لمتطلبات التنمية. ثم تطرقت الدراسة لمناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتمويل التعليم ما قبل الجامعي، وأوضحت أهمية تمويل التعليم وأثره المباشر في رفع مستوي معيشة الإفراد وزيادة الدخل، واعتباره في الأجل الطويل عامل من عوامل الإستقرار السياسي من خلال المساهمة في تحسين العلاقات الاجتماعية وتحقيق التقدم. هذا بجانب مساهمته في رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي ككل. كما أنه يمثل المحور الرئيسي للأمن القومي علي المستوي الداخلي والخارجي باعتباره أداه المنافسة الدولية بين الشعوب والأمم، فلم يعد التنافس بين الدول الكبرى والقوي العظمي في العالم تنافساً عسكرياً بقدر ما هو الآن تنافساً علمياً . كما تم التركيز على الأسس والمحددات الحاكمة لتمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر. ثم تطرقت الدراسة إلى أهم المعايير التي يتم استخدامها لتقييم نظام التمويل التربوي ومنها مقاييس كفاية ومناسبة تمويل التعليم، والكفاءة التوزيع الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة، والعدالة في توزيع الموارد المالية على المؤسسات التعليمية.

ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك للوقوف علي مصادر تمويل التعليم ما قبل الجامعي

وهذا ما وضح في الفصل الثالث.

حيث استعرضت الدراسة في هذا الفصل التعرف على أهم التصنيفات المختلفة لمصادر وأساليب وعناصر تمويل التعليم ما قبل الجامعي بصفة عامة ثم في مصر بصفة خاصة. ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك للوقوف علي تحليل مؤشرات الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي في مصر وهذا ما وضح في الفصل الرابع.

حيث استعرضت الدراسة في هذا الفصل تناول معايير ومؤشرات الإنفاق على التعليم وتمويله بشكل عام مع تحليل واقع هذه المؤشرات على التعليم ما قبل الجامعي في مصر، وشملت هذه

المؤشرات:المؤشرات الكمية لتحليل الوضع الراهن للتعليم ما قبل الجامعي في مصر، نسبة الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي من الموازنة العامة،نسبة الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي من الناتج القومي الإجمالي.،توزيع الإفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي وفقاً لأبواب الميزانية،توزيع الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي حسب نوع المرحلة التعليمي،الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي حسب طبيعة التقسيم الإداري للإنفاق الحكومي،الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي حسب حصة محافظات مصر بالمقارنة بعدد السكان،الإنفاق العائلي على التعليم ما قبل الجامعي،الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي في مصر بالمقارنة مع الدول الأخرى.

ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك للوقوف علي أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم ما قبل الجامعي، في مصر وهذا ما وضح في الفصل الخامس.

حيث استعرضت الدراسة في هذا الفصل محورين أساسيين، المحور الأول ويشمل علي التحديات الداخلية، ولقد تمثلت التحديات الداخلية في عدة نقاط ملحة هي: التحديات المتعلقة بالزيادة السكانية والتحديات المتعلقة بزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وكذلك التحديات المتعلقة بالتوجه نحو خصخصة التعليم، والتحديات المرتبطة بموضوع البطالة

كما تناول المحور الثاني في هذا الفصل التحديات الخارجية، حيث وقفت الدراسة في هذا المحور علي أبرز التحديات الخارجية متمثلة في: التحديات المتصلة بالثورة العلمية والنقلة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، وكذلك التحديات المتعلقة بمناخ العولمة الاقتصادية، والتحديات المتصلة بمسألة المنافسة العالمية والتكتلات الدولية، والنمو الكبير للشركات متعددة الجنسيات، والتي فاقت استثماراتها ميزانيات بعض الدول وكذلك التحديات المتعلقة باتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية،وما يتصل ببرامج التكييف الاقتصادي في إطار المنظمات الدولية، وتمت الإشارة إلى التحديات المتعلقة بثورة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحديات البيئة. ثم تطرقت الدراسة فى الفصل السادس الى تجارب (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، الصين) فى تمويل التعليم.وبعد التعرف علي الإطار النظري قام الباحث بعمل دراسة ميدانية وعرض الباحث في الفصل السابع للدراسة الميدانية وتتضمن خطوات ووصف وصدق وثبات أدوات الدراسة وعينتها، وا ٍجراءات التطبيق، والمعالجة الإحصائية للبيانات والتحليل الكمي والكيفي لنتائج الدراسة، ثم عرض الباحث أهم النتائج لمشكلات تمويل التعليم كما أوضحتها الدراسة النظرية والميدانية وتمثلت هذه المشكلات فى عدم كفاية الإنفاق، ومشاكل الميزانية المخصصة من الدولة،وعدم كفاءة الإنفاق العام (التحيز)، وعدم تحقيق الاستفادة القصوى من المعونات والمنح الدولية، والقصور فى المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم، وارتفاع معدلات الإنفاق العائلي على التعليم، ومشكلات خاصة بإدارات تمويل التعليم سواء على مستوى الإدارة المالية المركزية أوعلي مستوى المديريات والإدارات التعليمية ثم يأتي الفصل الثامن والأخير بعرض الإستراتيجية المقترحة لمواجهة هذه المشكلاتوالتى تمثلت فى المحورين:

المحور الأول: تطوير إدارة تمويل التعليم على المستوى المركزى وعلى مستوى المديريات والادارات التعليمية.

المحور الثاني: تحسين السياسات الخاصة بتمويل التعليم ما قبل الجامعي والإنفاق عليه وزيادة مصادره.